كلية التجارة

قسم الاقتصاد

دور السياسة التجارية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على مصر

The role of trade policy in encouraging foreign direct investment by applying to Egypt

الباحثة/ آية جمال على أحمد

أ.د/ عبدالفتاح عبدالرحمن عبد المجيد

أستاذ الاقتصاد المتفرغ بكلية التجارة جامعة المنصورة

د/ مُحَمَّد أحمد مطر

مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة المنصورة

دور السياسة التجارية في تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر بالتطبيق على مصر

المستخلص:

تنافس كافة الدول لزيادة نصيبها من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، وان كان الاستثمار الأجنبي المباشر له أهمية خاصة لدى الدول الساعية للتقدم والاقتصادات الناشئة ومنها مصر، لمساهمته في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وزيادة فرص التشغيل وتخفيف العبء على الموازنة ا لعامة للدولة وسد الفجوة التمويلية، كما يمكن أن يكون له آثاره الإيجابية في معالجة الاختلال الهيكلي لاقتصادات الدول الساعية للتقدم، بالإضافة إلى المساهمة في رفع كفاءة الموارد البشرية من خلال نقل التكنولوجيا، وخلق مناخ من المنافسة للتحديث والتطوير، وقد يساهم أيضا في تخفيف حده التضخم من خلال إشباع الطلب الكلى، وقد أدى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سعى اغلب الدول لجذب اكبر قدر من هذه الاستثمارات الأمر الذي دفع العديد من الاقتصاديين إلى محاولة تفسير سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وقد تناولت النظرية الاقتصادية الكلية تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل خصائص الدولة المستقبلة للاستثمار، وقد أخضعت هذه الدراسة محددات الاستثمار المباشر إلى عوامل جذب وعوامل طرد، واعتبرت استقرار المتغيرات الاقتصادية الكلية من عوامل الجذب مفسرة ذلك إلى وجود تأثير كبير للمتغيرات النقدية على سلوك الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبتحديد أثر عوامل الضعف ومواطن القوى تكمن كفاءة السياسات في إدارة التدفقات الأجنبية المباشرة في الاتجاه المستهدف لتحقيق النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة.

ويتناول هذا البحث دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري, وذلك لتحديد أهم العناصر التي تؤثر في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مصر, وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وجود قصور في الموارد المحلية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية, وجاءت اهمية الدراسة من الدور الذي يلعبه الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النشاط الاقتصادي, وهو ما دفع الحكومة المصرية لبذل كافة الجهود لجذب تلك الاستثمارات منذ عام 2004.

وقد انعكست تلك الجهود بشكل ايجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام مما أدي الى ارتفاع صافي الاستثمار الاجنبي المباشر , الا أن المناخ الاستثماري في مصر مازال في حاجه الى المزيد من الجهود , ولا سيما بعد الانخفاض الحاد الذي شهده الاستثمار الاجنبي في اعقاب احداث يناير 2011, بسبب عدم الاستقرار السياسى الذي شهدته مصر مما أدى الى أن بلغ صافي الاستثمار رقما سالباً.

Abstract:

All countries compete to increase their share of international capital flows although direct foreign investment is of particular importance to developing countries and emerging economies, including Egypt, for its contribution to improving economic growth rates, increasing employment opportunities, reducing the burden on the state budget and bridging the financing gap. In addition to the positive effects of addressing the structural imbalance of the economies of developing countries, as well as contributing to raising the efficiency of human resources through the transfer of technology, and creating an atmosphere of competition for modernization and development, and may also contribute to reducing Inflation by satisfying the demand.

The study aims at explaining the impact of monetary policy on the development of foreign direct investment flows to Egypt through the transmission channels of monetary policy, the most important of which are the interest rate, exchange rate and the impact of the most important monetary indicators, including the size of external debt. We also aim to identify the degree of exchange effect of foreign direct investment and monetary variables.

The study showed that there was a negative correlation between the rate of inflation and the inflows of FDI during the study period. The results of the “Granger” causality test also showed the effect of FDI inflows on reducing inflation. On the other hand, flows may limit the government’s ability to control inflation, especially if the central bank uses interest rates to reduce inflation. The central bank must maintain the inflation rate target, taking into account the independence of monetary policy and control the growth rates of money supply and absorption of surplus domestic liquidity associated with capital flows to neutralize its impact in line with the target economic growth rates and avoid generating Inflationary pressures.

The results also indicate a positive relationship between the exchange rate and flows of foreign direct investment, which is consistent with the economic theory, but a weak signal, in addition to proving a reciprocal relationship, where flows of foreign direct investment affect the exchange rate. Exchange rate to adopt precautionary policies and measures to harmonize maintaining exchange rate stability on the one hand, avoiding speculative risks and overheating of economic activity on the other.

FDI flows must be managed through the use of appropriate macroeconomic and structural economic policies. In addition to seeking a degree of integration between the structure of foreign direct investment and the structure of domestic investment and encourage foreign investment accompanied by modern technology and advanced management. Moreover, it is imperative that the state accurately identify the economic sectors that need to increase foreign capital, which adds

to the economic wealth and our capabilities to enhance export capacity. Thus, the aim should be to take advantage of foreign direct investment to the extent that it allows the development of the domestic market and prepare it to compete alongside the protection of the domestic industry.

The study deal with the determinants of Foreign Direct Investment in the Egyptian economy to define the most important elements that affect attracting the foreign direct investment in Egypt .،the problem of study was represented in reduction of Egyptian local resources for financing development , The importance of study came from the role that foreign direct investment plays in supporting the Economic activity, This has prompted the Egyptian government to make every effort to attract these investments since 2004. These efforts have been positively reflected on economic performance in general, which led to the rise of net foreign direct investment, but the investment climate in Egypt is still in need of more efforts, Especially after the sharp drop in foreign direct investment in the wake of the events of January 2011 due to the political instability witnessed in Egypt, which led to net investment reaching a negative figure.

1- الإطار العام للبحث:

1-1مقدمة:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر بالاهتمام الكبير من قبل المفكرين الاقتصاديين منذ ظهور الفكر الكلاسيكي، وتناولوا في أدبياتهم أهم دوافعه ومحدداته للدول النامية والمتقدمة. ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الاقتصادية الهامة والمتداولة في العقود الأخيرة، حيث أصبحت مسألة استمالته من القضايا الضرورية والحاسمة غير قابلة للنقاش، وتتسابق البلدان الناشئة والساعية للتقدم وخاصة مصر لإستقطاب الاستثمارات المباشرة إليها، ويرجع ذلك إلى انخفاض الادخار المحلى مقارنة بحجم الاستثمار اللازم تمويله لعملية التنمية، فالاستثمار الأجنبي يعد بديلاً للقروض والمنح والمعونات الخارجية. إلا أن هناك الكثير من العوائق التي تحول دون قدرة الدول النامية على جذب قدر كبير من الاستثمار الأجنبي المباشر كالمعوقات الاقتصادية والمالية، والمعوقات القانونية...إلخ.

والاستثمار نوعان إما أن يكون استثمارا داخليا (وطني) ,أو استثماراً خارجيا (أجنبي), ويقصد بالاستثمار الأجنبي كل استثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمرين وبذلك يعد استثمارا أجنبيا للبلد المستثمر فيه. أما جهة الاستثمار فهي إما أن تكون دولة أو مجموعة دول أو شركة أو مجموعة شركات أو حتى أفراد.

كما أن هنالك نوعين من الاستثمار الأجنبي, فهو إما أن يكون استثمار مباشر أو استثمار غير مباشر ... ويقصد بالاستثمار المباشرعلى أنه استثمار طويل الأجل ويتضمن مصلحة دائمة وسيطرة كيان مقيم في اقتصاد ما, (متمثلا بالشركة المقر)على مشروع مقام في اقتصاد آخر وهنا يمارس المستثمر الأجنبي درجة مهمة من التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد آخر غير بلده الأم.

ويساهم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية من خلال تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ونشر وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتوفير الموارد المناسبة لتمويل الاستثمارات، وتوسيع القاعدة الاستثمارية في البلد المضيف، وكذلك التعرف على الأساليب الحديثة المتبعة في الإدارة والتنظيم والاتصال والتسويق مما يؤدي إلى

اكتساب العمالة الوطنية لمهارة أعلى وخبرة أكبر، بالإضافة إلى حل مشكلة البطالة من خلال توفير المزيد من فرص العمل.

كما أن تدفق الاستثمار إلى الدول الساعية للتقدم يساعد في التغلب على الفجوة المحلية بين الاستثمار والادخار؛ وهذه هي مشكلة مصر الحالية خاصة أن العالم يواجه الآن تداعيات أزمة كوفيد-19 وهي من أخطر الأزمات التي مرت على البشرية في العصر الحديث، فالاقتصاد العالمي يمر بأسوأ موجة ركود منذ الكساد الكبير، لذلك يجب تهيئة المناخ الاستثماري في مصر لجذب الاستثمار، وتوفير الحوافز والتسهيلات للمستثمر الأجنبي كما فعلت سابقاً فعلى مدار الأعوام الماضية، كان صانعو السياسة المصريون يضعون حوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بدءا من سياسة الباب المفتوح في عام 1974، ثم سياسة التحرير المالي في عام 1994 ، ثم برنامج التكيف الاقتصادي والهيكلي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وعملت هذه السياسات على تحديث وتحرير السوق المالية، وفتح السوق المصري على العالم، وتقليل سيطرة الحكومة

وتمتلك مصر محددات مهمة أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل السوق الكبيرة والعمالة الرخيصة. كل ذلك نجح في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العقدين الماضيين وبلغ ذروته 11.5 مليار دولار في عام 2006، أي ما يقرب من 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي[1]عند مقارنتها ببلدان أخرى في شمال إفريقيا على مستوى مماثل من التطور من حيث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لكل الناتج المحلي الإجمالي، تعد مصر أعلى من التقدم الذي تم إحرازه في المنطقة خلال الفترة من 1990 إلى 2010. ومع ذلك، انخفض هذا المستوى من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة بشكل كبير. بعد ثورة 2011 بسبب عدم الاستقرار السياسي.

2-1 المشكلة البحثية:

تتمثل مشكلة البحث في تذبذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، فالاقتصاد المصري يعاني من عدم كفاية الموارد المالية المتاحة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق مستوى معين من النمو وبالتالي نلجأ إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد توصلت بعض الدراسات

[1]) قاعدة بيانات البنك الدولي.

إلى وجود علاقة موجبة بين المتغيرين وآخري توصلت لوجود علاقة سلبية آخري لم تتوصل إلى إي علاقة حاسمة بينهم وبالتالي يتبلور التساؤل البحثي في هذه الدراسة: ما العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر؟

3-1 أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الحيوي له في تنمية اقتصاد الدولة المصرية إذا تمكنت من توجيه وتنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة، حيث تؤدي هذه الاستثمارات لجلب منافع كثيرة للدولة لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل: إدخال التقنية الحديثة, وفتح فرص العمل أمام المواطنين, وتوفير فرص تدريب لهم, بالإضافة إلى نقل المعرفة الفنية والإدارية اللازمة لعملية التنمية، كذلك يعد الاستثمار الأجنبي المباشر محل اهتمام العديد من الدراسات الاقتصادية , والمالية المعاصرة بالإضافة إلى اهتمام الهيئات الدولية المتخصصة بإصدار النشرات السنوية والتقارير المتعلقة به، وأصبحت دول العالم تنظر لهذه الاستثمارات على أنها فرصة للنمو والتطوير.

4-1أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر وأنواعه وتسليط الضوء على أهميته في تحقيق النمو والتعرف على العوائق التي تواجهه وذلك لكي يتمكن صانعوا القرارات من وضع حلول لها. بالإضافة إلى دراسة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في مصر ومعرفة مدى تأثرهم بالأزمات السياسية والاقتصادية والتعرف على مدى كفاءة السياسات المتبعة خلال فترة الدراسة لكي نتمكن في النهاية من قياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والتعرف على اتجاه وقوة العلاقة مما يساعد متخذي القرار في رسم السياسات المناسبة التي تدعم تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية في الدولة.

5-1: الدراسات السابقة:

1) دراسة (Nabil Dabour2000)[2]

أوضحت الدراسة أن نقل التكنولوجيا من المستثمرين الأجانب الى الاستثمار في الدولة المضيفة يؤثر على كل من العوامل التالية: الموقع, سياسة السوق, سعر الصرف, قانون الإستثمار.

وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا أصبحا عاملان مهمان للتنمية في الدول الأقل نموا, وكذلك نمو الاقتصاديات, إلا أن للإستثمار الأجنبي تأثير مباشر وغير مباشر على النمو في الدول المضيفة(يمكن النتظر للآثار المباشرة على انها ستكون تلك التي تؤثر على التشغيل, رأس المال,والصادرات, والتكنولوجيا,بالإضافة الى الإنتاجية المتطورة في الشركات المحلية).

كما توصلت الى أن أفضل السياسات والحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي تلك الحوافز لجذب الاستثمار بوجه عام (سواء المحلي أو الأجنبي).

ووفقا لذلك فإنه يمكن تقسيم السياسات الإيجابية في جذب الإستثمار المباشر الى اربع فئات مختلفة :

1) سياسات تعزز الاستقرار الاقتصادي والتنبؤ.
2) سياسات التحرير وسياسات استقرار سعر الصرف.
3) الهيكل الضريبي, والذي من شأنه تشجيع رأس المال, وتمويل الإستثمار المباشر.
4) الإستثمار العام, وتشجيع الإستثمار الخاص في بناء البنية الأساسية والقطاعات الإجتماعية, ولاسيما الصحة والتعليم, وهو ما يؤدي الى تحسين إنتاجية العامل.

أما السياسات التي يمكن اعتبارها سلبية في جذب الإستثمار الأجنبي يمكن تقسيمها الى فئتين اساسيتين:

---

[2]) Nabil Md. Dabour, The role of Foreign Direct Investment (FDI) in Development and Growth in OIC Members, Journal Economic Cooperation, Vol: 21, No: 3,2000.

1) الإعفاء التفضيلي من حواجز التجارة.
2) الإعفاء التفضيلي من الديون الضريبية.

كما أن الأثر السلبي النهائي المتوقع لتلك السياسات في الدولة المضيفة قد يشمل التالى:

1) الاستهلاك المحلى المتزايد, وانخفاض الإستثمار والإدخار.
2) الإنهيار في الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة.
3) انهيار سياسة حماية الصناعات الوليدة المحلية.
4) صافي تدفقات رأس المال الخارجة من الدولة المتوقعة والناتجة عن استرداد الأرباح بواسطة الشركات الأجنبية.

2) دراسة (Moise& Sufian 2010)[3]:

وقد أعدت على 36 دولة , منهم 12 دولة في الشرق الأوسط , بإعتبار ان الإستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على عدد من المتغيرات كالناتج المحلى الاجمالى لقياس حجم السوق, ومؤشر الفساد الاداري, إضافة الى متغيرات الاستقرار الاقتصادي كالتضخم والانفاق الحكومي, ومتغير الانفتاح الخارجي.

وقد توصلت الدراسة الى ان بعض تلك المتغيرات لها تأثيراً ايجابياً على إنسياب تدفقات الإستثمار والإستثمار الأجنبي كالناتج المحلى الاجمالى ودرجة الانفتاح , في حين أن بعضها له تأثير عكسي كمتغير الفساد الاداري, ومتغير التضخم, والانفاق الحكومي.

3) دراسة (Yu & Walsh 2010)[4]:

وقد قامت الدراسة بتحديد المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر, وهي الاستقرار الاقتصادي, والأطر المؤسسية, ومستوي التنمية في الدولة.

---

[3]) Sufian eltayb Mohamed , Moise G,sidiropoulos, MSc in Econometrics and Social Statistics, University of Khartoum, Sudan BSc in Economics, University of Juba, Sudan, capital inflows and host country conditions: analysis of FDI and workers remittanc flows in the context of mena countries, August 2010.

[4]) Mr.James P Walsh ،Jiangyan Yu, Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach, International Monetary Fund,p 27,2010

إلا أن تلك الدراسة قد أوضحت أن العلاقة بين تلك المتغيرات الاقتصادية الكلية والإستثمار الأجنبي المباشر تختلف وفقا للقطاع, حيث تبين أن الإستثمار في قطاع الزراعة والبترول والتعدين لا يتأثر تأثيراً واضحاً بتلك المتغيرات, وذلك لأن العامل الأساسي الاكثر تأثيراً هو موقع الموارد , فضلاً عن سهولة نقل المعدات والعمالة من دولة لأخرى.

كما أوضحت الدراسة أن سعر الصرف الحقيقي الفعال , وتوافر الأيدي العاملة المدربة , وأسواق المال النشطة هي أكثر العوامل تأثيراً في الإستثمار في قطاع الصناعة, حيث انخفاضة سيؤدي الى جلب المزيد من الاستثمارات في ذلك القطاع, في حين أن القطاع الخدمي سيكون أكثر القطاعات تأثراً بالاستقرار الاقتصادي, ودرجة الانفتاح الاقتصادي ومعدل النمو, وتوافر البنية التحتية المتطورة , فضلاً عن الأطر التشريعية والقانون.

4) دراسة(Thomas Chaney 2011)[5]:

حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر تؤدى إلى انخفاض الصادرات من تلك الدولة بعد فترة زمنية معينة، فوفقا للنظرية الكلاسيكية، فإن الإنتاج من الخارج يعتبر بديلاً عن الصادرات، وبالرغم من ذلك فإن نظرية الشركات متعددة الجنسية تعتبر أن الإستثمار الأجنبي المباشر يعتبر بمثابة ملحق للتجارة بين الدولتين ،حيث تختلف فيهم عناصر الإنتاج ،وترى الدراسة أن فرق الثقافات يؤثر في التجارة كما أنه يؤثر في الإستثمار الأجنبي المباشر، فبوجه عام عندما تظل العوامل الاخرى على ماهي علية ،فإن الدول تتبنى الأنشطة الإقتصادية القريبة من بعضها البعض، سواء من الناحية الإجتماعية ،أو الثقافية بشكل أكثر فعالية، وذلك لأن القواسم المشتركة في التقاليد، وممارسات الأعمال، والديانات واللغات تقلل التكاليف عبر الحدود، وقد تم تبنى النموذج الخطى اللوغاريتمي، باتباع طريقة المربعات الصغرى.

[5] Thomas Chaney, The Gravity Equation in International Trade, An Explanation, University of Chicago, September, 2011,pp3-4.

5) دراسة (Trevino&Tang 2010) [6] :

أوضحت أن تكنولوجيا المعلومات المتطورة من شأنها أن تساهم في تقليل أثر البعد الجغرافي بين الدول، وترى الدراسة أن بعد المسافات بين الدول سوف يؤدى الى انخفاض تدفقات الإستثمار المباشر بين تلك الدول ،كما ان البعد ليس فقط جغرافياً بل قد يكون ثقافيا وإداريا واقتصاديا.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية من البلد المستثمر الى البلد المستفيد بهدف إنشاء مشروع اقتصادي جديد، وإدارة مشروع موجود بالفعل، لزيادة الإنتاج والتنمية في الدولة المضيفة، مما يتيح للأجانب التحكم في إدارة المشروع.

ومن خلال التعريف السابق يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له عده سمات:

- تحكم الاستثمار الأجنبي في إدارة المشروع في الدولة المضيفة.
- يتميز الاستثمار بأنه منتج ويحقق التنمية في الدولة المضيفة.
- يوفر الاستثمار الأجنبي منافع اجتماعية منها خلق فرص عمل وتوفير نقد أجنبي ومن أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي أنه يعمل على زيادة الصادرات، والحد من الواردات وذلك عن طريق الاتصال بالأسواق في الخارج[7].

ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتمتع الاستثمار الأجنبي المباشر بأهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المضيفة، وتتمثل أهميته في عدة نقاط منها:

1. يساعد في خلق فرص عمل مما يحد من مشكلة البطالة في الدولة المضيفة، وذلك بالإضافة إلى محاربة الفقر وبعض أشكال التخلف، مع الأخذ في الاعتبار أن أثر الاستثمار على التوظيف يتوقف على عدة عوامل منها أسلوب الاستثمار، حيث أن دخوله ميادين

[6])Tang, L, and Trevino, L .ICT development and the regional vs. global Strategies of MNEs .Multinational business review ,18(4),51-70,2010.

[7]) أنور بدر منيف العنزي, النظام القانوني للاستثمار الاجنبي مباشر: دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (٨) لسنة ٢٠٠١. رسالة ماجستير، كليه الحقوق، جامعه الشرق الاوسط، الكويت،2012, ص ١٣_١٦.

جديدة ومواقع متنوعة يؤدي إلى زيادة حجم العمل المطلوب، أما إذا اعتمد على أسلوب الحيازة والتملك لنشاط قائم فقد يؤدي ذلك إلى تخفيض العمالة المطلوبة، ولكن ذلك يعتمد على المفاوضات مع المستثمر[8].

2. يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر في إعطاء قوة دفع للاقتصاد المحلي، من خلال تحسين قدرته على التفاعل مع الاقتصاد العالمي والمشاركة في العملية الإنتاجية الدولية، مما يؤدي بدوره إلى رفع كفاءة اقتصاد الدولة بسبب ربطها بالاقتصاد العالمي ومساهمتها في العملية الإنتاجية الدولية.
3. يساهم في تنمية قطاع التصدير في الدول الساعية للتقدم، حيث أن من أهم أهداف استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الزراعية والصناعية والخدمية، والتي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مقبولة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى مساهمته في زيادة الإنتاجية والإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، والذي بدوره يساعد في زيادة متوسط دخل الفرد وتحسين مستوى المعيشة للأفراد.
4. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الادخار– الاستثمار، حيث يعد من أهم العناصر الخارجية لتمويل التنمية في الدول النامية، وهو أفضل من مصادر التمويل الأخرى كالقروض مثلا التي تؤدي إلى تحمل الدولة لأعباء مالية كبيرة، وأيضا المعونات والتي تتحدد بناء على العلاقات السياسية بين الدول المانحة والدول المتلقية.
5. يزيد الاستثمار الأجنبي المباشر من الاهتمام بأنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، كما يساهم في نقل التكنولوجيا المتقدمة والمهارات الإدارية والتسويقية الحديثة إلى الدولة المضيفة، والذي يساهم في رفع كفاءة العمل وزيادة الإنتاجية.
6. يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعله مصدر جيد للحصول على العملات الصعبة وزيادة رأس المال المادي في الدولة المضيفة.

---

[8]) أثير عبدالله عليوي, أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٠–٢٠١٤).المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد السابع، العدد الرابع، 2016,ص ٢٠١-٢٢٦.

7. يعد الاستثمار أحد مكونات الطلب الفعال ويعني الإضافة إلى الثروة المتراكمة، حيث يؤدي إلى الحفاظ على رصيد رأس المال أو زيادته، وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد[9].
8. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين البنية التحتية للدولة المضيفة لكي يتمكن من أداء عمله.
9. ارتفاع موارد الدولة من الضرائب بسبب الضرائب المفروضة على المستثمرين، مثل الضرائب الجمركية والضرائب على الأرباح[10].

ثالثاً: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري:

أ- **الاستثمار خلال الستينات في الاقتصاد المصري :**

بدأ الاستثمار في أعقاب الثورة وئيداً بسبب انشغالها بالكفاح الداخلي والخارجي. ومع ذلك حدثت زيادة ملحوظة في الاستثمار الصناعي الحكومي قبل 1957. واطردت زيادته خلال برامج التصنيع 1957- 1960. وقد أصابت الخطة الخمسية الأولى1960/1961- 1964/1965 قدراً من النجاح وبلغ مجموع الاستثمار خلالها 1500 مليون جنيه نفذ القطاع العام منها 10%, وحققت مصر خلال الخمس سنوات نسبة عالية من النمو بعد سنوات طويلة من الركود([11]).

ب- **الاستثمار خلال السبعينات:**

هناك طفرة في الاستثمار مع بداية تحول الاقتصاد المصري إلى اقتصاد السوق, إذ ارتفعت نسبة الاستثمار في الناتج المحلي الإجمالي من 13% في عام 1973 إلى 32.8% في عام 1979, وهي أعلى نسبة شهدها الاقتصاد المصري على امتداد مسيرة تطوره, إلا أن هذا الاستثمار حمل

---

[9]) خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد, قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥), *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، ص ٩٥٣-٩٩، ص 980-981. متاح على الرابط الحاكمية المؤسسية والاقتصادية د(ekb.eg) .

[10]) د. نرفين أحمد ماهر عز, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذجARDL ، المجلد التاسع, العدد الرابع الجزء الثاني,جامعة الزقازيق, 2018,ص 503.

[11]) علي الجريتلي, خمسة و عشرون عاماً دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر 1952–1977, الهيئة المصرية العامة للكتاب ,1977,ص18.

معه من الخصائص والسمات ما يضر بمسيرة التنمية والتطور المستهدف للاقتصاد المصري[12].

ت- **الاستثمار خلال الثمانينات :**

ترتب على السياسة الاستثمارية التي طبقت خلال تلك الفترة أن حدث تباطؤ في التنمية الزراعية, فقد أخذ معدل الزيادة في الإنتاج الزراعي اتجاهاً تنازلياً, كذلك تناقصت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. و ترتب على تراجع الأهمية النسبية لقطاعات الإنتاج السلعي ظهور حالة من الركود في العديد من القطاعات الأخرى, مما أدى إلى تدهور عملية التراكم الرأسمالي في المجتمع [13].

ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في مصر ليس إذن مجرد نتيجة لانخفاض إنتاجية الاستثمار في هذا القطاع, بل هو أيضاً نتيجة لانخفاض حجم الاستثمار ذاته. فمهما كانت الإغراءات التي يمكن أن تقدمها السياسة الاقتصادية للمستثمر الخاص, فإن المستثمر قد تغريه الربحية الأكبر في القطاعات الأخرى[14]. لقد كان من أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار ومنحه العديد من الحوافز والامتيازات لحفزه على الاستثمار, ولكن لم يتحقق هذا الهدف إلا بنسبة ضئيلة للغاية.

فنجد ان الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر مر بمراحل مختلفة، ويرجع ذلك للتغييرات السياسية والاقتصادية التي مرت بها مصر، فنلاحظ تأرجح الاستثمار الأجنبي بين الانخفاض والارتفاع من 1980إلى 1984، ويرجع ذلك الانخفاض لوفاة الرئيس السادات وقلق المستمرين فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية في مصر، أما في1989زاد تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مليار ومئتان وستة عشر مليون دولار، ويرجع الفضل في ذلك إلى صدور عدد من القوانين كقانون رقم 159 لسنة 1981، الذي يؤكد علي عدم جواز تأمين المشروعات أو مصادراتها أو عدم الحجز على الأموال والاستيلاء عليها، وفي عام 1989 صدر قانون رقم230 مضيفاً بعض الأنشطة

([12]) سعد لبيب محمد, اقتصاديات التحول للسوق قياس و معالجة لبعض الآثار السلبية في الاقتصاد المصري, رسالة دكتوراه, جامعة الإسكندرية , 2000 , ص295.

([13]) المؤتمر العلمي السنوي السابع كلية التجارة جامعة المنصورة, الدخول – الأسعار في مصر 1990 ص139/1.

([14]) جلال أمين, معضلة الاقتصاد المصري, مصر العربية للنشر والتوزيع, القاهرة, 1994, ص 145.

والحوافز إلى القانون السابق, وشهدت الاستثمارات الأجنبية في مصر نموا ضعيفاً من عام1990 حتى عام2003، حيث بلغت الاستثمارات في عام 1990 حوالي734مليون دولار، وحدثت الزيادة نتيجة لتطبيق مصر برنامج الإصلاح الاقتصادي في ضوء الاتفاقية الموقعة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وارتفعت الاستثمارات في عامي 1999و2000 بمعدل 249.5% و346.3% على التوالي، وانخفضت هذه التدفقات بحوالي النصف في عام2000[15]. وازداد الوضع سوءا في عام 2001 نتيجة تأثره بالعواقب الاقتصادية لهجمات 11 سبتمبر، والحرب على العراق والظروف السياسية غير المؤكدة في المنطقة والبيئة العالمية بشكل عام[16]. وارتفعت تدفقات الاستثمار بشكل هائل بداية من 2004لتبلغ قيمتها 1253مليار دولار، بسبب تزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع البترول من 56% إلى 72% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الفترة، وظل الاستثمار الأجنبي المباشر يواصل ارتفاعه من عام 2005 إلى 2007، وحدثت تلك الزيادة نتيجة تعزيز المناخ الاستثماري ولبيع شركات محلية لمستثمرين أجانب، إضافة لبعض التعديلات التي قدمتها الدولة من أجل جذب المزيد من الاستثمارات، ومن أهمها تعديل النظام الضريبي في عام2005 ولم يكن لتلك الزيادة إضافة إلى المشروعات الإنتاجية سواء صناعية أو زراعية[17].

وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر مرة آخري في عام2008 ليصل إلى 6.37مليار دولار أمريكي، وظل الاستثمار الأجنبي المباشر يواصل انخفاضه حتى عام 2009، فقد كان أكبر انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 5.96 مليار دولار أمريكي نتيجة تأثره بالأزمة المالية العالمية. وانخفضت الاستثمارات الأجنبية عام2011 أو يكاد يكون قد انعدمت، حيث خرجت بعض الاستثمارات الأجنبية نتيجة الاضطرابات الأمنية والاقتصادية والسياسية عقب ثورة 25 يناير؛ بل ووصلت تدفقات سلبية إلى الداخل تقدر بحوالي (-482.7) مليون دولار أمريكي، وارتفعت التدفقات في عام 2012 لتصل إلى2.8 مليار دولار أمريكي بسبب الدعم السياسي القطري، وبعد مؤتمر مصر الاقتصادي ارتفع الاستثمار ليصل إلى 7.39 مليار

---

[15]) خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد, قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥), *مرجع سبق ذكره*.

[16]) Masry, M,(2015) ,Does Foreign Direct Investment (FDI) Really Matter in Developing Countries? The case of Egypt, Research in world Economy, 6(4),69-70.

[17]) خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد, قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥),*مرجع سبق ذكره*.

دولار و8.11 مليار دولار في أعوام 2016 و2017 على التوالي[18]. وزاد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وفقاً لبيانات منظمة الأمم المتحدة والتجارة الدولية (UNCTAD) بنسبة١١% ليبلغ ٩ مليار جنيه، ويمثل ذلك20 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في القارة الأفريقية في عام ٢٠١٩، وتقدمت مصر ست مراكز في تقرير ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي لعام ٢٠٢٠مقارنة بعام٢٠١٩، فاحتلت مصر المرتبة ١١٤ من أصل ١٩٠دولة، وبحسب التقرير الصادر من البنك المركزي انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة٥.٧% إلى ما يقدر ١.٩ مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، وتحسنت نسبيا في الربع الرابع من العام المالي لعام (٢٠١٩– ٢٠٢٠) لتصل إلى3.٠٩ مليار دولار أمريكي مقارنة ب٤.٢٦ مليار دولار أمريكي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠، وانخفض إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من٤٨٩٩ مليون دولار في يناير ٢٠٢٠ إلى ٣٠٩٠.٧ مليون دولار في يوليو ٢٠٢٠ نتيجة تفشي وباء كورونا وتداعياته السلبية على الاقتصاد العالمي والمصري، والإغلاق الذي حدث في مختلف أنحاء العالم، والذي أدى إلى تباطؤ المشروعات الاستثمارية الموجودة، وكذلك الانكماش العميق الذي قاد الشركات العالمية، ووجههم نحو إعادة تقييم المشروعات الجديدة وتأجيل بعضها[19].

رابعاً: أثر السياسة التجارية على الإستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن أن يساهم الإستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل قدر من العمالة. ويمكن أن يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي والصادرات. ويمثل الإستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم طرق تمويل الفجوة بين معدل الاستثمار ومعدل الادخار المحلى ويعد بديلاً أفضل من القروض الخارجية. كما يلعب دوراً فعالاً كمحرك اساسى لنجاح العملية التصديرية نظراً لما يصاحبه من نقل الخبرات في الإدارة والتكنولوجيا الحديثة مما يساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وإنشاء صناعات جديدة. ولا يقتصر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل والإنتاجية والتصدير بل يمتد إلى سوق المال .

---

[18]) خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد, قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥),*مرجع سبق ذكره*.

[19]) د. جيهان عبد السالم عباس, أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة),جامعة طنطا,ص33-34, 2021.

1- هناك مجموعة من الدراسات تؤكد العلاقة الايجابية بين الاستثمار والتجارة الخارجية:

أ- تؤكد دراسة(Samantha and Haiyun,2017)[20] على وجود علاقة ايجابية الأثر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية فى سيريلانكا وذلك على المدى القصير والطويل معا. وتستخدم هذه الدراسة النموذج القياسي ARDL للتكامل المشترك، الاختبار الملزم لبيانات السلاسل الزمنية السنوية التي تغطي الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام 2016. ويتوصل الاختبار التجريبي لعلاقة إيجابية كبيرة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية كما أنهم عاملين حيويين في النمو الاقتصادي والتنمية, وترتبط النتائج العملية للدراسة وجود علاقة ضعيفة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. ومن بين المتغيرات الأخرى المختارة ، يعتبر الاستثمار المحلي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في سريلانكا. لذلك يجب على سريلانكا إجراء إصلاحات في السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر من أجل جذب المزيد من الاستثمارات في الحقول الخضراء لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة وتوسيع الصادرات في قطاع الصناعات التحويلية. وستكون هذه النتائج مثالاً للاقتصادات الصغيرة المفتوحة الأخرى ذات الخصائص الاقتصادية المماثلة.

ب- وأوضحت دراسة (سامية عمار ,2005) أن العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تتمثل في معدل النمو الاقتصادي ورأس المال البشري والبنية الأساسية والتنمية الحضرية ودرجة الانفتاح وذلك خلال الفترة من 1975-2000. ولذا فان تفعيل جهود الإصلاح الاقتصادي من شأنه إعطاء دفعة قوية للتدفقات الاستثمارية الأجنبية مما يساهم بدوره في دفع عملية التنمية الاقتصادية[21].

ت- كما بينت دراسة (جمال عطيه,2002) أيضاً وجود تأثير إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 1987-2000 ويرجع ذلك إلي ما يلي[22]

- التأثير الإيجابي لمعدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر علي معدل نمو متوسط إنتاجية العامل .

---

[20])Samantha Npg and Liu Haiyun, The Impact of FDI on the Economic Growth of Sri Lanka: An ARDL Approach to Co-integration, International Journal of Innovation and Economic Development, 2017, vol. 3, issue 5, 70-82.

[21]) سامية عمار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق علي مصر ، سلسلة أوراق بحثية رقم 23 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ص26 ,2005.

[22] جمال محمود عطية ,تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة حلوان ، ص272 ، 273, 2002.)

- التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي علي الصادرات .
- التأثير السلبي بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل نمو الواردات .
- الدور الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر علي الاستثمار المحلي .

علي الرغم من تضاؤل قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمقارنة بالدول الصاعدة إلا أنه ذو تأثير إيجابي علي الاقتصاد القومي. يتمثل في زيادة التنافسية وتطوير و استجلاب التكنولوجيا ونقل المعرفة وتنمية المهارات الإنتاجية والتسويق وزيادة الصادرات.

خامساً: أثر الإستثمار الأجنبي المباشر علي الإقتصاد القومي :

مازالت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر تمثل نسبة منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي، و صنفت مصر ضمن 53 دولة فاعلة في مجال الإستثمارات, علي الرغم من الجهود المبذولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ومن العوامل التي لها تأثير علي الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر سعر الصرف وسعر الفائدة وقيمة الدين العام والودائع والمدخرات وتحويلات المصريين بالخارج والاستثمار المحلي ومعدل نمو الناتج[23].

علي الرغم من تضاؤل قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بالمقارنة بالدول الصاعدة إلا أنه ذو تأثير إيجابي علي الاقتصاد القومي. يتمثل في زيادة التنافسية وتطوير و استجلاب التكنولوجيا ونقل المعرفة وتنمية المهارات الإنتاجية والتسويق وزيادة الصادرات.

سادساً: أسباب انخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر :-

يكمن مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة العوامل التي تؤثر في تدفقات هذا الإستثمار إلى مكان معين أو دولة معينة. ويتمثل هذا المناخ في مجموعة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البلد المستورد للاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تمنح للمستثمر الأجنبي مجموعة من الفرص والحوافز, وتقلل أمامه العوائق التي تشجعه علي اتخاذ قرار الإستثمار في البلد المعنى.

وتتبلور هذه العوامل في البيئة الملائمة لتخفيض التكاليف الناتجة عن قرارات الاستثمار, وسلوك الحكومة متمثلة في إنشاء البنية الأساسية وإعداد اللوائح التنظيمية والقضاء على

[23]) محمد عبد الحافظ وآخرون ، دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمارات في العالم مع التركيز علي مصر ، مصر المعاصرة (2004) ، العددان 475-476 ، ص371.

الصعوبات التي تعترض إنفاذ العقود والرشوة والجريمة والفساد, بالإضافة إلي إزالة غموض السياسات وعدم استقرار الإقتصاد الكلي وأنظمة الضرائب واللوائح. و كلها متعلقة بمناخ الاستثمار والتي تعد من أكبر المخاطر من وجهة نظر المستثمرين. وبالنظر إلي مصر نجد أن مناخ الإستثمار لم يساعد علي زيادة نصيب اقتصادها من التدفقات المتزايدة من رؤوس الأموال الدولية ممثلة في الإستثمار الأجنبي المباشر ويمكن إدراج الأسباب التي ساعدت علي هذا التراجع في التدفقات في الآتي[24]:

أ – عدم استقرار مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي بدءاً من النصف الثاني من التسعينات, متمثلاً في زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة وزيادة العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار أسعار الصرف, بالإضافة لتباطؤ معدلات النمو وعدم وجود سياسة نقدية فعالة .

ضعف مؤشرات الأداء للاقتصاد المصري سواء من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي. إذ يتم تصنيف مصر من قبل البنك الدولي بأنها من الدول ذات متوسط الدخل المنخفض بالإضافة إلي أنها تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم, وإن كان ذلك لم يظهر في الإحصائيات الرسمية إلا في عام 2005/2004 إذ تم اتخاذ أساس واقعي لقياس معدلات التضخم بتغير الوزن النسبي للسلع الداخلة في قياسه وفقاً للأرقام القياسية لمتوسط أسعار الحضر, يضاف إلى هذا ضعف متوسط إنتاجية العامل المصري وذلك من الأمور غير المشجعة للمستثمر الأجنبي علي الاستثمار في مصر([25]) .

- كما تدهورت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر عقب اندلاع ثورة يناير 2011، كما زادت التدفقات الرأسمالية الخارجة من مصر. وقد أدى ذلك الى تدنى سعر صرف الجنية المصرى بالعملات الأجنبية وخاصة الدولار الأمريكى. كما انخفضت حصيلة الصادرات، وحدث

---

[24]) خالد محمد السروجي : " العولمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر " ، مصر المعاصرة (2006)، عدد (483) ، ص 595-596

([25]) وائل محمد إبراهيم غنيم رسالة دكتوراه :" دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل في اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري", كلية التجارة جامعة بورسعيد, ص 124.

تدهور شديد فى إيرادات السياحة، وفضلا على ذلك انخفضت إيرادات قناة السويس خلال الأيام الأولى للثورة 25 يناير، كما انخفضت تحويلات المصريين العاملين بالخارج[26] .

- وقد أشار تقرير وزارة التخطيط والتعاون الدولى عن متابعة الخطة فى النصف الأول لعام 12 / 2013 إلى ما يبين ضعف الأداء الاقتصادى .

1. بلغ معدل النمو الاقتصادى من عام 12 / 2013 نحو 2.2 % ونحو 2.4% فى النصف الاول من نفس العام المالى، وكان الاستهلاك النهائى هو العامل الأقوى لدعم النمو الاقتصادى وقد لعبت السياسات التوسعية دورا فاعلا فى هذا المجال .
2. بلغ معدل التضخم نحو 5.2 % فى يناير 2013 ونحو 7.68 % ى فبراير من نفس العام[27].
3. انخفض صافى الاستثمار الأجنبى المباشر خلال النصف الأول من عام 12/ 2013 إلى نحو 301 مليون دولار بسبب التداعيات السلبية الأمنية والمجتمعية والسياسة والاقتصادية[28].
4. انخفض صافى الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى إلى نحو 15.1 مليار دولار أمريكى فى مارس سنة 2012[29].
5. تم خفض التصنيف الإئتمانى لمصر من قبل المؤسسات الدولية عدة مرات منذ ثورة 25 يناير بسبب غياب الاستقرار.
6. ارتفاع نسبة العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة من نحو 73.8 مليار جنية فى النصف الأول من عام 11 / 2012 إلى نحو 91.5 مليار جنية فى نفس الفترة من عام 12 / 2013 ، أى بنسبة بلغت نحو 24 %.

ب- عدم وجود نظام ضريبي جيد وشفاف رغم تمتع مشروعات الاستثمار الأجنبي بإعفاءات ضريبية لسنوات طويلة بالقانون رقم 8 لسنة 1997 وتعديلاته (ضمانات وحوافز الاستثمار) .

---

[26] المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، العدد رقم .27

[27]) البنك المركزي المصري.

[28]) المرجع السابق مباشرة.

[29]) المرجع السابق مباشرة.

ج- تعاني مصر كغيرها من الدول النامية من البيروقراطية وسوء الإدارة والفساد إذ أن مصر تحتل مرتبة متقدمة وفقا لمؤشر مدركات الفساد, فيؤثر ذلك علي المستثمرين بصفة عامة والمستثمرين الأجانب بصفة خاصة مما يقلل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

د – عدم وجود الكوادر المدربة والمهارات التي تحتاجها مشروعات الاستثمار الأجنبية, نظراً لوجود نظام تعليمي يعتمد علي الكم في مخرجاته ولا يعتمد علي الكيف والجودة, ومن ثم لا يمد هذه المشروعات بما تحتاجه من الأيدي العاملة الماهرة أو الكوادر الإدارية المدربة

هـ- عدم وجود خريطة استثمارية للأماكن الجغرافية الجاذبة للاستثمار في مصر, وعدم وجود تخطيط إستراتيجي وسياسات بعيدة المدى للتشجيع والترويج للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يتفق مع خطط التنمية الطموحة لمصر.

و- عدم كفاية وكفاءة الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر لمصر رغم وجود الهيئة العامة للاستثمار وإنشاء وزارة جديدة للاستثمار لتأخذ علي عاتقها تلك المهمة.

ز- صغر حجم السوق وعدم توافر مراكز للتسويق وعدم فاعليتها. ويرجع ذلك لانخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فمصر تقع في فئة الدول ذات متوسط الدخل المنخفض وفقا لمؤشرات البنك الدولي مما يعني ضعف القوة الشرائية في الاقتصاد المصري.

ح- انخفاض جودة مدخلات الإنتاج وارتفاع الرسوم الجمركية علي المستورد منها, إذ أن أغلب مدخلات الإنتاج مستوردة و تتأثر أسعارها بهذه الرسوم وبأسعار صرف الجنية بالعملات الأجنبية.

سابعاً: أهم سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر:

لابد من ربط المزايا التي يحصل عليها المستثمر الأجنبي. بتحقيق معايير معينة تعكس اختيارات الاقتصاد المصري واحتياجاته التنموية، مثل استيعاب أعداد متزايدة من العمالة وتدريبها, أو استغلال طاقات وموارد طبيعية وفنية لم تكن مستغلة, أو تحقيق التكامل مع صناعات أو أنشطة أخري قائمة أو تنمية مناطق بعينها تحتاج لجهد (مثل الصعيد والمحافظات

الصحراوية), أو أن ينتج عن نشاطه تخفيضا في الواردات أو زيادة في الصادرات، ناهيك عن ضرورة تحقيق تقدم تكنولوجي لا يقتصر على دائرة المشروع ولكن يكون له آثار مجتمعية ملموسة. وطبيعي أن كل ذلك يحتاج من الحكومة درجة اكبر من الإفصاح كي يمكن التعرف على ما تم من انجازات. ولتعظيم الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لا بد من تحسين مناخ الاستثمار.

ثامناً: تحسين مناخ الاستثمار من خلال الآتي:

1- الحفاظ على الاستقرار السياسي وتحسين الأداء الديموقراطى وزيادة الشفافية
2- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية وهو شرط ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي, والسيطرة على التضخم والحفاظ على استقرار سعر الصرف.
3- تكامل السياسات الصناعية و النقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تعزيز البيئة الاستثمارية.
4- وضع خريطة قومية للإستثمار: بحيث تحتل الاستثمارات الإنتاجية الصناعية والزراعية وخاصة المشروعات التي تنتج سلعاً تصديرية تتمتع مصر فيها بميزة نسبية وتنافسية. وتعظيم الإستفادة من المناطق الاقتصادية الجديدة مثل المنطقتين الصناعيتين الروسية والصينية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.
5- استقرار التشريعات الاقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي, وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة و كفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين الخاصة بها واستقرارها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار.
6- تبسيط الإجراءات الإدارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري , وتشخيص العوائق التي تواجه المستثمر وإيجاد حلول لها.
7- تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية, بما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه وضرورة محاربة الرشوة والفساد.
8- التدرج في سياسة تحرير المعاملات الرأسمالية وفرض ضريبة على تدفقات رأس المال الأجنبي قصير الأجل.
9- تقوية وتحديث النظام المالي وزيادة الرقابة على الجهاز المصرفي لتحقيق كفاءة السياسات الائتمانية([30]).

([30]) حسين عبد المطلب الاسرج، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي مصر خلال الفترة 1993-2004 وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية، المؤتمر العلمي الخامس والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ابريل 2006, ص16.

10- العمل على تنشيط الاستثمار المحلى باعتباره المحرك الأول للنمو في مصر, واعتبار الاستثمار الأجنبي مكمل له يجذبه النمو الاقتصادي.

11- ربط الحوافز التي تمنح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما تحققه من نمو قطاعي, تقنين وترشيد الحوافز المالية والإعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداه لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف للاقتصاد الوطني, بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة مع الخطة التنموية.

12- تدعيم وتطوير القطاع المالي ويمثل القطاع المصرفي وقطاع التأمين وسوق الأوراق المالية أهم مكوناته. والعمل على زيادة عدد الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية. وتبنى نظم الحوكمة وزيادة الإفصاح والشفافية للتغلب على عدم تماثل المعلومات .

13- تنشيط القطاع المصرفي لتقديم خدمات تمويلية للمنشآت الصغيرة وتنميتها , وإيجاد آليات من خلال صناديق التأمين التعاوني.

14- تطوير البنية الأساسية المادية والمعلوماتية, فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتحسين البنية الأساسية إلا أن هناك بعض الاختلالات منها([31]) :

- عدم التوازن في الإنفاق الاستثماري بين المشروعات المختلفة. إذ ترتفع النسبة الموجهة الى قطاعات النقل والمواصلات والكهرباء وبناء المدن الجديدة على حساب الاستثمار الزراعي خاصة في مجالات الري والصرف.
- وجود تباين ملحوظ في توفير المرافق والخدمات العامة بين المناطق المختلفة, تركز المشروعات في المدن الكبرى .

15- الاهتمام بالخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة, تنمية الموارد البشرية وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي, إذ أن الإنفاق على البحوث والتطوير منخفضاً نسبياً في مصر, مقارنة بدول أخرى.

16- إصلاح وتطوير المناطق العشوائية بالمحافظات والتي تعاني من تدني الخدمات الاجتماعية, والعمل على النهوض بها اقتصادياً.

17- العمل على تكثيف الجهود التسويقية للاستثمارات من خلال إقامة الندوات والتواجد في المؤتمرات الإقليمية والدولية الخاصة بالتعاون الاقتصادي.

18- التنسيق مع مكاتب التمثيل التجاري بالخارج, لإعلام السوق الدولي بكل ما يتعلق بتنشيط الاستثمار.

([31]) الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية , 2005, ص122.

19- التوسع في نظام المناطق الحرة بتوفير أراضي للمشروعات التي تعمل بنظام المناطق الحرة, والاهتمام بمشروعات المناطق الحرة.

20- تطوير أسلوب العمل بالهيئة العامة للاستثمار, وتحديد المشروعات ذات الألوية في الاقتصاد القومي وإعلام السوق بها, ومتابعة المشروعات لمعرفة الصعوبات وإعداد مقترحات لمنع حدوثها ([32]).

21- يمكن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بهدف زيادة الصادرات وتنويع الهيكل الاقتصادي المصري ([33]):

- ضرورة رسم سياسة صناعية موجهة للخارج وتطوير القدرة التكنولوجية , ويمكن وضع معايير واضحة لتحديد القطاعات ذات الأولوية التي نسعى لجذب الاستثمارات الأجنبية اليها : هل هي الصناعات ذات المزايا النسبية والقدرات التصديرية ؟ أم كثيفة العمالة أم ذات المكون التكنولوجي المرتفع ؟ أم ذات المزايا التنافسية الكامنة كصناعة البرمجيات وبعض الصناعات الهندسية ؟
- رفع مستوى التعليم وتكثيف برامج التأهيل وتدريب العمالة وتشجيع الإنفاق على البحوث والتطوير, لتوفير المهارات القادرة على فهم واستيعاب واستخدام التكنولوجيا, وعلى إنتاج سلع بمواصفات دولية. في ظل هذه المتطلبات يمكن جذب الاستثمار المباشر إلى مصر من أجل الإنتاج للتصدير, وبالتالي انخفاض عجز الميزان التجاري ومن ثم تحسين وضع ميزان المدفوعات المصري.

وبالإشارة الى التجربة الصينية في دور الاستثمار الأجنبي المباشر, نجد أن الصين تعد من التجارب الناجحة والمميزة في التعامل مع الاستثمار الأجنبي المباشر بما حققته من تنمية في الحياة الاقتصادية وتحديث في الحياة العلمية والتكنولوجية.

وإعتمدت الصين على أساليب عديدة في الحصول على الاستثمار الأجنبي المباشر، منها -:

أ. الحصول على القروض من الحكومات الأجنبية والمنظمات الاقتصادية الدولية والبنوك التجارية الأجنبية واعتمادات التصدير واصدار السندات المالية في الخارج.

ب. الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية من خلال إقامة المشاريع المشتركة التمويل أو التعاون، واقامة مؤسسات أجنبية التمويل وأيضا مشتركة.

---

(32) ايناس رفعت صالح، دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000,ص53.

(33) أمينة حلمي، الاستثمارات الأوروبية المباشرة في مصر، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2003, ص13.

ت. الحصول على رؤوس الأموال الأجنبية عن طريق إقامة مشاريع الاستئجار من الخارج والتجارة التعويضية والتصنيع وطرح الأسهم في الخارج.

وأعتبرت الصين أكبر دولة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية الاقتصادية من خلال معرفة العلاقة بين هذا الاستثمار وهذه التنمية في تطوير وتحديث المتغيرات الاقتصادية الأساسية كمعدل النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد وكذلك القطاعات الأساسية كالريف والزراعة ، القطاع الصناعي ، العلوم والتكنولوجيا.

التوصيات:

يجب تبني سياسات تشجيع التصدير, مما يؤدي الى خلق اسواق جديدة للإستثمارات الناشئة, وخلق فرص تسويقية للإستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها.

العمل على تحسين السياسات والإجراءات الشكلية والإدارية التي تقوم بها المؤسسات والهيات المسئولة عن الاستثمار في مصر, وأن تتميز تلك الإجراءات بالسرعة والثبات.

العمل على انتهاج سياسات مالية ونقدية , من شأنها الحد من زيادة الدين العام خصوصا الخارجي منه ومن ثم العمل على تخفيضه كونه أصبح يشكل ثقلاً على هيكل الاقتصاد المصري.

مراجع البحث

أولا مراجع بالغة العربية:

1. أثير عبدالله عليوي, أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٤.(المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة، المجلد السابع، العدد الرابع،2016.
2. الأمم المتحدة, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, تقرير التنمية البشرية ,2005.
3. أمينة حلمي، الاستثمارات الأوروبية المباشرة في مصر، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،2003.
4. أنور بدر منيف العنزي, النظام القانوني للاستثمار الاجنبي مباشر: دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم (٨) لسنة ٢٠٠١. رسالة ماجستير، كليه الحقوق، جامعه الشرق الاوسط، الكويت،2012.
5. ايناس رفعت صالح، دور الاستثمارات العربية المباشرة في النشاط الاقتصادي المصري، ماجستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2000.
6. جلال أمين, معضلة الاقتصاد المصري, مصر العربية للنشر والتوزيع, القاهرة,1994.
7. جمال محمود عطية, تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر علي النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة جامعة حلوان,2002.
8. جيهان عبد السالم عباس, أثر وباء كورونا على أداء الاقتصاد المصري (التداعيات وسياسات المواجهة), جامعة طنطا,2021.
9. حسين عبد المطلب الاسرج، الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلي مصر خلال الفترة 1993-2004 وسياسات تنميته في ظل العولمة المالية، المؤتمر العلمي الخامس والعشرين للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ابريل 2006.
10. خالد عبد الحميد حسانين عبد الحميد, قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (١٩٩٠-٢٠١٥), المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة.

11. خالد محمد السروجي , " العولمة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلي مصر " ، مصر المعاصرة (2006).
12. سامية عمار ، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مع التطبيق علي مصر ، سلسلة أوراق بحثية رقم 23 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2005.
13. سعد لبيب محمد, اقتصاديات التحول للسوق قياس و معالجة لبعض الآثار السلبية في الاقتصاد المصري, رسالة دكتوراه, جامعة الإسكندرية , 2000 .
14. علي الجريتلي, خمسة و عشرون عاماً دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر 1952-1977, الهيئة المصرية العامة للكتاب ,1977.
15. محمد عبد الحافظ وآخرون ، دراسة اقتصادية لمناخ الاستثمارات في العالم مع التركيز علي مصر ، مصر المعاصرة ,العددان 475-476 ,2004.
16. المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، العدد رقم 27.
17. المؤتمر العلمي السنوي السابع كلية التجارة جامعة المنصورة, الدخول – الأسعار في مصر 1990 .
18. نرفين أحمد ماهر عز, محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار ونموذج ARDL، المجلد التاسع, العدد الرابع الجزء الثاني,جامعة الزقازيق, 2018.
19. وائل محمد إبراهيم غنيم , رسالة دكتوراه :" دور التدفقات الرأسمالية الأجنبية قصيرة الأجل في اقتصاديات الدول النامية مع الإشارة إلى الاقتصاد المصري", كلية التجارة جامعة بورسعيد.

ثانيا المراجع الاجنبية:

1. Masry, M,Does Foreign Direct Investment (FDI) Really Matter in Developing Countries? The case of Egypt, *Research in world Economy* ,2015.
2. Mr. James P Walsh ، Jiang an Yu, Determinants of Foreign Direct Investment: A Sectoral and Institutional Approach, International Monetary Fund ,2010.

3. Nabil Md. Dabour, The role of Foreign Direct Investment (FDI) in Development and Growth in OIC Members, Journal Economic Cooperation,2000.

4. Samantha Npg and Liu Haiyun, The Impact of FDI on the Economic Growth of Sri Lanka: An ARDL Approach to Co integration, International Journal of Innovation and Economic Development, 2017.

5. Sufian eltayb Mohamed , Moise G,sidiropoulos, MSc in Econometrics and Social Statistics, University of Khartoum, Sudan BSc in Economics, University of Juba, Sudan, capital inflows and host country conditions: analysis of FDI and workers remittanc flows in the context of mena countries ,2010.

6. Tang, L, and Trevino, L .ICT development and the regional vs. global Strategies of MNEs .Multinational business review,2010.

7. Thomas Chaney, The Gravity Equation in International Trade, An Explanation, University of Chicago ,2011.